

هل اجتماع لوزان صفحة جديدة.. أم مازا..؟!

عبد السلام حجاب

السياسي حل الأزمة باتجاه خيارات عسكرية تقدم خدمة للتنظيمات الإرهابية وفرصة لتمددتها في غير اتجاه، وهو ما يفترض فمه جيداً في اجتماع لوزان.

ثم ثانية العمل على استعادة الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٦٨ المتعلق بالاتفاق ووقف الأعمال القتالية في سوريا وتنكين بنود الاتفاق الروسي الأميركي في ٩٠ لابول الماضي من تلقيح أحد الأطراف يستخدم الإهاب لبيان نجاح حل الأزمة في سوريا؟

وعليه ماذا يتطلّب لكي يتمّ اجتماع لوزان نجاح حل الأزمة في سوريا؟ الملخص أن جنباً من المسؤول الذي تنتزهه وشنطنه لحسابات خاطئة حدود تبلّد عقلي لا يغادر فضاء الصغر السياسي ولا يريد قراءة كامل والتداعيات الخطيرة والغيرمحسوبة؟

إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقها وليس تحويلها إلى حسان طروادة لتوفير العمالة والأسلحة للتنظيمات الإرهابية.

ولا شك أن ملأقة الإدارة الوطنية للسودانيين سوا في اجتماع لوزان أو خارجه. إنما تقتضي التعامل بمسؤولية أخلاقية و موضوعية بعيداً عن الابتزاز والتسييف والمطالبة بحلّيات ومشاريع تطهّر الواقع السوري سياسياً وميدانياً. ما يعني الالتزام بالقرارات الدولية بعد أن سقطت الأقنعة وكشفت الواقعحقيقة من يد الإرهاب والأعلام الطبوبيّة المريضة حتى يوجد غير المشروع فوق منطلق في سوريا الداخلية.

تأتي الابتلاء والخداع في التقييم.

وإذا كان القرار الدولي ٢٢٤٥ الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع ينص على طاعة لوزان عند موافقة المحادثات مجدد اليموج شان جيداً بحسب مقدمة أميريكية لقتل الوحوش العصبية في سوريا إنما تتخلص بأن مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ترسّخ أجواء حرب باردة لا في طريق شبه مسدود مجلس الأمن الدولي ٢٢٤٥ وأهمية الالتزام بمذكرة توک سيداد الدول واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويبدو أن المسافة ضئيلة جداً بين تصعيد عدو وعكسه غير مسبوق

مع تزعمه وشنطنه وبين بلوغه مكتسب سياسية بالتنسيق مع دول في الغرب

أو شرطوط مسبقة. فإن إنفاذ القرار الدولي ٢٢٥٢ المتعلق أولًا بمحاربة الإرهابيات يطلب التزام الدول والأطراف الإقليمية والمحلية بوقف

تمويل الجماعات الإرهابية المسلحة والتوقف عن تسليحها وإيوائها

واعتبار التعامل معها بأي صيغة كانت سواء احتواء أو للابتزاز

حق وواجب حكم مستور بالدبلوماسية هو خيار وطني لا رجوع عنه. وهو

السياسي أو حرب بالوكالة جريمة ضد القانون الدولي، وفق العدل

لتحريرها وإخراجهم إلى الرقة.

وإذا كان الرئيس بوتين أقرب من أهله يكن اجتماع لوزان مشرعاً

لعدم التسوية الحقيقة للأزمة في سوريا فقد كان واضحًا قوله: «إن

الأطراف ما يعني العودة إلى اتفاقٍ أبُول الماضي والبند الرئيسي فيه

بحسب الأشرف فعل من تصفهم وشنطنه بالماراثنة المتبدلة» عن

لتقطفي داعش والنصرة الإلهيات والصالح الإلهية الأخرى، وهو

ما أعاد التأكيد عليه مجدداً في لوزان.

ـ إنه امتحان يعيق محطة أميريكية لقتل الوحوش العصبية الجديدة وهو ما يمكن

أن يشكل فحوى اجتماع الوزير كيري اليوم في لندن مع وزراء خارجية

فرنسا وبريطانيا وإنما، وهي بول لم تعد تحمل المزيد في طريق

مناوره وانتهازية ترسّخ أجواء حرب باردة لا في طريق شبه مسدود

والحضور الجوفضائي الروسي ومتغيرات الواقع الدولي.

ـ والسؤال المنطقي هل هناك شهادة صحفية أميريكية جديدة يمكن فتحها على طاولة لوزان على الرغم من أن المنشرات تشي بذلك تمامًا.

ـ يبيو أن المسافة ضئيلة جداً بين تصعيد عدو وعكسه غير مسبوق

مع تزعمه وشنطنه وبين بلوغه مكتسب سياسية بالتنسيق مع دول في الغرب

أو شرطوط مسبقة. فإن إنفاذ القرار الدولي ٢٢٥٢ المتعلق أولًا بمحاربة

ويكتي دليلًا أن المصاححات التي تتسع منها هي في صدّيق إرادة

وهي من تكهننا إعلاً مصدر عسكري دبلوماسي روسي بأن وشنطنه

والرياض اتفقاً على تكهن داعش من الخروج الآمن من الموصل

العرافية التي يستعد الجيش العراقي والقوى الوطنية المساعدة

الوزير كيري في لقاءه مع الوزير الأذوق أو على طاولة لوزان لم يتحقق

لما أحاطت به إلا أن المراقب كان واضحًا باستنتاجه أن مقاربات

الذي أحاطت به إلا أن المراقب كان واضحًا باستنتاجه أن مقاربات

الى اتفاقية لوزان على نداء الشهداء.

ـ وهذا يجيء بحسب مذكرة توک سيداد

ـ وهذا يجيء بحسب مذكرة توک سيداد